تمويل المشروعات الصغيرة.. رؤية جديدة لدعم الابتكار والنمو

الجلالي: الحكومة تعمل إلى جانب التمويل على تبسيط الإجراءات والتراخيص

لجنة مصغرة لدراسة مخرجات الورشة لاقتراح إطار تمويلي مناسب للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة

الوطن

اختتمت أمس ورشة «واقع سوق التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة وآفاق تطويره» التي أقامها مصرف سورية المركزي ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على مدار يومين.

وأشار رئيس مجلس الوزراء محمد الجلالي خلال الورشة إلى أن موضوع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هو موضوع له إشكالات عديدة، وليس موضوعاً يمكن التعامل معه بالبساطة ذاتها التي يتم التعامل بها مع الاستثمار الكبير، لأنه في بعض الأحيان يعزف بعض الأشخاص عن الترخيص، ومن الممكن أن يعملوا بالمشروع من دون الحاجة لطلب التمويل من المؤسسات المالية.

وقال الجلالي: إن ما تسعى إليه الحكومة هو أن تقوم بتنظيم هذا النوع من المشاريع ومساعدته ودعمه وتوفير البيئة التمكينية المناسبة بحيث تكون لهذه المشروعات الفرصة بأن تكبر وتنمو وتتطور لتصبح مبادرات ومشروعات واستثمارات كبيرة، لذلك لن تتردد الحكومة بأن توجد البيئة والتشريع المناسب من دون أن يكون هناك قلق أو خوف من قبل أصحاب هذه المشاريع، لأن الترخيص والحصول على رخصة من الممكن أن يسبب خوفاً وقلقاً وإرباكاً لدى البعض، وخاصة إذا كانت هناك صعوبة في الإجراءات، لذلك سنقوم من خلال أدرع الحكومة ومن خلال الوزارات المعنية والجهات المحلية ومجالس المدن والبلديات بأن تكون عملية الترخيص سهلة وميسرة.

وفيما يتعلق بتمويل المشاريع الصغيرة والضمانات، أوضح الجلالي أن المشروع ذاته من الممكن أن يضمن نفسه، ولا بد من تفعيل الصيغ المناسبة من الكفالات أو ضمان مخاطر القروض وهذا الأمر ينبغي أن يكون متاحاً ليس فقط للمؤسسات الحكومية، وإنما أيضاً للمؤسسات الخاصة كما في بعض الدول التي أنشأت شركات وظيفتها أن تقدم الضمانات للمشاريع الصغيرة.

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى أنه لا يجب انتظار الحكومة دائماً لأن تقوم بكل شيء، فيمكن للقطاع الخاص واتحادات الغرف أن تسهم بوجود البيئة التنظيمية التي تدعم هذا النوع من المشاريع لأنه بالنتيجة النهائية يستقطب يداً عاملة كبيرة ويسهم في نمو الإنتاج المحلي، وأيضاً من خلال هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن أن نساعد في توفير البيئة التي تنمو فيها هذه المشاريع من خلال المشاركة في معارض محلية وإقليمية وعالمية والمساعدة في تضمنت المخرجات إعادة النظر بالضوابط الناظمة لعمل مصارف التمويل الأصغر «والضوابط الاحترازية وإجراءات الانتشار الإلكترونية...». ورفع سقوف الإقراض للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، وتعزيز سبل التعاون بين المؤسسات المصرفية فيما بينها «إقراض بشكل مباشر أو تأمين مصادر سيولة/ إقراض عن طريق مصارف التمويل الأصغر» بهدف وصول التمويل إلى الفئات المستهدفة بما يضمن تحقيق الشمول المالي تحت إشراف مصرف سورية المركزي، ودراسة إصدار صك تشريعي خاص بإحداث مصارف تمويل أصغر إسلامية، ودراسة مجموعة من الإجراءات الممكن اتخاذها من السلطة النقدية لتعزيز توجه القطاع المصرفي نحو تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة.

وتضمنت مخرجات الورشة في مجال الإجراءات المساعدة على الوصول للتمويل، العمل على إعادة هيكلة منظومة الضمان من خلال اقتراح اللجنة المذكورة أعلاه آلية لتمكين مؤسسة ضمان مخاطر القروض من تعزيز دورها في ضمان مخاطر قروض المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة بما يتوافق مع التوجهات الحكومية، ودراسة إمكانية توظيف أموال التأمين وإعادة التأمين في مجال ضمان مخاطر القروض، وخلق أشكال جديدة للضمانات بما فيها التأمين التكافلي.

> دراسة إصدار صك تشريعي خاص بإحداث مصارف تمويل أصغر إسلامية

إضافة لتعزيز البرامج الخاصة بدعم أسعار الفائدة للقروض الموجهة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة وفق معايير استهداف تتوافق مع الأولويات التي يتم اعتمادها من الحكومة، ودراسة إمكانية إصدار قانون جديد يرخص للتعاونيات الإنتاجية المتخصصة كأحد الأشكال المساعدة في الحصول على التمويل، إلى جانب تقييم مدى كفاءة وفعالية الصناديق الحكومية في دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، وسبل تطوير دور كل منها في هذا المجال، بما في ذلك سبل تكامل عملها والحد من أي ازدواجية في أدوارها.

وكذلك توفير صيغ تمويلية جديدة عبر خلق البيئة التشريعية المناسبة لمنصات التمويل الجماعي من خلال تعديل القانون رقم /22/ لعام 2005 الخاص بإحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية ووضع الضوابط الرقابية والفنية والمالية اللازمة لحماية جميع الأطراف، وإتاحة صيغ تمويلية مساعدة على تأمين الطاقة من مصادر متجددة بمزايا تفضيلية باعتبار أن الطاقة هي عصب الحياة للمشروعات.

بعضوية ممثلين عن: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ومصرف سورية المركزي وهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخبراء من ذوي الاختصاص، لدراسة كل أوراق العمل ونتائج الاستبيانات والأفكار والطروحات الواردة خلال جلسات الورشة، وصولاً إلى اقتراح إطار تمويلي مناسب للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة ومتطلبات تنفيذه ليكون بمنزلة ورقة مرجعية ضمن الخطة الوطنية لمشروع تطوير بيئة أعمال المشروعات، بحيث ترفع نتائج أعمالها بعد التنسيق مع جميع الجهات ذات الصلة إلى رئاسة مجلس الوزراء عبر وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ومصرف سورية المركزي، وذلك خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً.

كما تضمنت المخرجات ضرورة توفير البيانات وأسس مبسطة للتسجيل، حيث تم اعتبار تنفيذ السجل الوطني للمشروعات من أولويات عام 2025، لأنه سيوفر قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة عن المشروعات، وهو ما سيساعد مزودي التمويل ولاسيما من المصارف في تقديم خدماتهم.

وتم تأكيد إيجاد آلية سير نموذجية مبسّطة لإجراءات تأسيس أو تسجيل المشروعات المتناهية الصغر بمختلف القطاعات الاقتصادية والمعرّفة وفق دليل تعريف المشروعات الصادر بالقرار رقم 58/م.و لعام 2023.

وفي مجال التمويل عبر القنوات المصرفية ولفت إلى أهمية التوصية الأولى المتضمنة تشكيل لجنة مهمتها الإطلاع على كل الأوراق التي قدمت ومتابعة كل التوصيات، والأهم أن هذه اللجنة تركت مفتوحة بالإضافة للجهات العامة إضافة عدد من الخبراء وممثلين عن الجهات حتى تتاح الفرصة أمام الجميع للمشاركة.

من جهته حاكم مصرف سورية المركزي عصام هزيمة قال: بالإضافة إلى ما ورد في التوصيات نحن متفقون على أن هذا النوع من المشاريع هو عصب الاقتصاد الوطني ومن ضمن المسلمات أن /اليد الواحدة لا تصفق/ لذلك علينا بالتشاركية.

ولفت إلى أن بعض الجمعيات والمنظمات بغض النظر عن تمثيلها بهذه الورشة سواء كانت حكومية أم غير حكومية، يجب أن تؤطر وتنظم آليات تبرعاتها، ومن الممكن أن تكون على شكل إيداعات لدى المصارف ولكن يجب توجيهها لقطاع معين كالقطاع الزراعي مثلاً، ومن الممكن أن يحتاج ذلك لقرار ناظم، على أن تكون هذه الودائع لدى مصارف الأصغر ودائع بلا فائدة، موضحاً أن هذه المصارف إن لم يأتها هذا النوع من الإيداعات سيبق لديها عجز تمويلي.

مخرجات ورشة العمل

وتضمنت مخرجات ورشة العمل آلية المتابعة بعد الورشة، عبر تشكيل لجنة مصغرة التدريب وإعداد دراسات الجدوى.

وقال رئيس مجلس الوزراء: في العالم بأكمله تنمو هذه المشاريع بشكل تلقائي، لكن ليس لدينا رفاهية الانتظار وترك الأمور لتنمو بشكلها الطبيعي، فنحن بحاجة أن نبحث في السبل الكفيلة بتحقيق قفزات للحق بالركب العالمي في هذا المجال، مشيراً إلى أن هذه الورشة هي دليل على الحرص الحكومي والاهتمام بتنمية هذا النوع من المشاريع ومناخ الاستثمار بشكل عام.. لأن المشاريع الكبيرة من الممكن أن تسهم في تحقيق فائض بالتمويل وهذا الفائض يصب في مصلحة مبادرات ومشاريع متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة.

وأشار الجلالي إلى أن الحكومة تعمل على إجراءات تكسهيل الحصول على الترخيص وتبسيط الإجراءات، متوجهاً بالشكر للجهات الحكومية التي ساهمت في هذه الورشة ولجميع الذين تقدموا بأوراق عمل من قطاع الأعمال والمصارف الخاصة ومصارف التمويل، معتبراً أن هذا الحضور دليل إضافي على اهتمام الحكومة بهذا النوع من المشاريع والاستعداد لتقديم أي دعم ممكن أو أي تسهيلات لنمو هذه المشاريع وتطورها.

بدوره أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ربيع اللقجي أن الورشة كشفت وجود حاجة إلى العديد من الورش، مضيفاً: وعلينا أن لا نختبئ وراء إصبعنا بل ننظر إلى المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والتي تشكل عصب الاقتصاد.

مجلس الوزراء يوافق على عقد لمصلحة عمران بقيمة ١,٤٢١ مليون يورو

الوطن

وافقت رئاسة مجلس الوزراء على عدد من توصيات اللجنة الاقتصادية تضمنت المصادقة على ملحق العقد المبرم بين الهيئة العامة للموارد المائية ومؤسسة الإسكان العسكرية لتنفيذ أعمال إضافية لإستكمال تنفيذ مشروع إعادة تأهيل سد المشذف الشمالي في محافظة السويداء بقيمة إجمالية مقدارها نحو 4,7 مليارات ليرة.

العقد المبرم بين مجلس مدينة طرطوس ومؤسسة الإسكان العسكرية لتنفيذ سوق لبيع السمك متكامل الفعاليات في المدينة على العقار «9342» في منطقة طرطوس العقارية «مرحلة أولى»، بقيمة إجمالية مقدارها نحو 5 مليارات ليرة.

العقد المبرم لمصلحة الهيئة العامة لمشفى البيروني الجامعي بدمشق لتقييم وتركيب وتشغيل مجموعة توليد كهربائية احتياطية لتغذية قسم العلاج النهاري في قسم مركز المدينة، بقيمة إجمالية مقدارها نحو 5,9 مليارات ليرة.

العقد المبرم بين وزارة الأشغال العامة والإسكان والشركة العامة للبناء والتعمير لتنفيذ مشروع تأهيل الطابق الأول لمبنى قصر العدل بدمشق، بقيمة إجمالية نحو 9,6 مليارات ليرة.

العقد المبرم بين مجلس مدينة حلب والشركة العامة للمشروعات المائية «فرع المنطقة الشمالية» لتأهيل وتحسين مركز انطلاق النفل الداخلي- تنظيم وتحسين حرستا بالمشفى بقيمة إجمالية 2,6 مليار ليرة.

العقد المبرم لمصلحة الشركة العامة لصناعة وتسويق الإسمنت ومواد البناء «عمران» لتوريد محرك كهربائي جهة 6 ك. ف استطاعة 4200 ك. وسرعة 597 دورة بالدقيقة لزوم مطاحن الإسمنت معمل 3 في فرع المنطقة الوسطى، معمل إسمنت حماة، بقيمة إجمالية 1,421 مليون يورو تدفع بالليرات السورية.

فساد في ألبان حمص وتجاوزات كبيرة في إحدى شركات النسيج ومليارات في الإسمنت

الوزير الخليل لـ«الوطن»: تحقيقات الجهاز مستمرة وستتوسع في ضوء المخالفات المكتشفة

محمد راكان مصطفى

علمت «الوطن» من مصادر مطلعة أن وزارة الصناعة والجهاز المركزي للرقابة المالية قد بدؤوا تحقيقات موسعة في مخالفات متعددة ارتكبت في عدد من الجهات التابعة للوزارة. تأتي هذه التحقيقات في ظل معلومات تفيد بأن إدارة شركة ألبان حمص قامت بإبرام عقود لتوريد مادتي الزبدة البقرية والحليب المجفف للعامين 2023 و2024 بأسعار مرتفعة للغاية. حيث أظهر التدقيق الأولي وجود تفاوت غير مبرر في الأسعار لكلا المادتين، مما استدعى التحقيق والمتابعة.

وأوضحت المصادر أن وزارة الصناعة قامت بتحويل الموضوع إلى الجهاز المركزي للرقابة المالية للتحقق من المعلومات الواردة وتحديد المسؤوليات ومحاسبة المقصرين. وتشير المعلومات إلى أن الجهاز المركزي للرقابة المالية قد بدأ تحقيقاته بشأن الموردين والمتعاقدين مع شركة ألبان حمص، حيث تم تأمين مادة الحليب المجفف «بودرة» بأسعار مضاعفة عن الأسعار الرائجة، مما أدى إلى أثر مالي تجاوز «7 مليارات ليرة سورية».

ونتيجة لهذه التحقيقات، أحيل الموردون المتعاقدون مع شركة ألبان حمص إلى القضاء المختص، وتم إلقاء الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة لضمان سداد المبالغ المطلوبة، كما تبين من التحقيقات عدد من المخالفات الأخرى الجاري التقصي بها.

وفي سياق متصل، تكشف معلومات «الوطن» عن ضبط الوزارة لمخالفات في إحدى شركات النسيج التابعة بلغت مئات ملايين الليرات السورية. كما تؤكد المعلومات بدء عمليات التدقيق في أكثر من معمل في شركة الاسمنت، وسط توقعات بمخالفات قد تصل إلى المليارات.

كما تشير المعلومات إلى الإعداد للبدء في التحقيق في واقع الشركة العامة للكابلات، والتي على ما يبدو جاء قرار رئيس مجلس الوزراء رئيس محمد الجلالي بإلغاء تكليف مدير عام الشركة العامة لصناعة الكابلات بدمشق بناء على مقترح وزارة الصناعة، وذلك بسبب ضعف الأداء، في هذا السياق.

وعلى خلفية ضبط مخالفات جسيمة في مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية لجهة التلاعب في نتائج التحاليل ومنح موافقات لعينات أدت إلى طرح منتجات في الأسواق من دون خضوعها للاختبارات المطلوبة، بالإضافة إلى إخراج العينات التي تم تسليمها للمركز وبيعها في السوق المحلية وكذلك تلاعب بالمستندات.

ونتيجة لإهمال الإدارة، أصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بإلغاء تكليف مدير عام مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية، بسبب ضعف الأداء، كما أصدر وزير الصناعة محمد سامر الخليل قراراً بإعفاء كل من معاون المدير العام ومديرية الصناعات الهندسية ورئيس دائرة الاسمنت ومواد البناء ورئيس الديوان العام بالمركز كإجراء أولي، وقام بإحالة كافة المخالفات المرتكبة إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش للتحقيق وتحديد المسؤوليات ومحاسبة المقصرين حفاظًا على المال.

علماً أن كل التحقيقات والمتابعة في جميع الجهات أدت إلى إصدار قرارات إعفاءات وتقريم بحق المخالفين والمتواطئين. وزير الصناعة، محمد سامر الخليل اكتفى لدى السؤال بالتأكيد في تصريح لـ«الوطن» بأن التحقيقات التي يجريها الجهاز المركزي للرقابة المالية مستمرة إضافة إلى ملفات أخرى جاري التحقيق بها لدى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، وأنها ستتوسع نتيجة ما تم الكشف عنه من قضايا وارتكابات إضافية.

يجدر الإشارة إلى أن عدداً من الشركات التي تم ضبط المخالفات فيها تعتبر من الشركات الرابحة غير الكثيرة في وزارة الصناعة. ومن هنا، يطرح تساؤل مهم: إذا كان هذا هو حال الشركات الرابحة، فما هو حجم الفساد المرتكب في الشركات الخاسرة؟ هذا السؤال يظل عالقًا في الأذهان، مما يثير القلق حول الوضع العام للشفافية والنزاهة في القطاع الصناعي. ومدى نجاح الآليات المتبعة في إدارة مكونات هذا القطاع، لتفتح هذه التحقيقات أبواباً واسعة لمناقشة الطريقة الأكثر جدوى في إدارة المؤسسات الحكومية بما يضمن حماية المال العام ومكافحة الفساد الذي يهدد استقرار الاقتصاد الوطني.

مذكرة تفاهم بين «الزراعة» و«الصليب الأحمر» لدعم سكان الأرياف

مديرة التخطيط لـ«الوطن»: برامج ومشاريع للإغاثة والتعافي المبكر لتمكين المزارعين ومربي الثروة الحيوانية من تأمين مصدر دخل

جلنار العلي

وقعت وزارة الزراعة يوم أمس مذكرة تفاهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ممثلة ببعثتها في سورية، لتعزيز التعاون المستقبلي بهدف دعم سكان الريف ومساعدتهم على الاستقرار في أراضيهم وتقديم الخدمات للمزارعين والمربين المتضررين من الأزمة وحماية سبل عيشهم وزيادة القدرة الإنتاجية لهم، حيث وقع من جانب الوزارة وزير الزراعة فايز المقداد ومن جانب اللجنة الدولية رئيس البعثة في سورية ستيفان بيير ساكاليان.

ولفت وزير الزراعة إلى أن توقيع مذكرة التفاهم هو تتويج للنشاطات المشتركة التي استمرت لسنوات طويلة وتأطير وتنظيم للتعاون القائم وتحديد الأولويات وفق توجهات كل جهة، مشيراً إلى دور المنظمة في توفير اللقاحات البيطرية للثروة الحيوانية وخاصة لقاح الحمى القلاعية لحماية القطعان وتأمين الرعاية الصحية لها، إضافة إلى بعض التجهيزات التي تخص الأعلاف والمخابر وإنتاج اللقاحات والسائل الأزوتي، منوهاً بالتعاون الكبير في مجال توزيع منح بذار القمح وشبكات الري والبذور الزراعية التي ساهمت في تأمين دخل للفلاحين وتحقيق الاستقرار لهم.

وتحدث الوزير عن الظروف التي تعرض لها الفلاحون والمربون نتيجة الأزمة والحصار والتغيرات المناخية التي أثرت في إنتاجهم ومعيشتهم، مؤكداً ضرورة أن يكون الانتقال من الإغاثة إلى المشاريع الأكثر استدامة بشكل تدريجي، وأن يوجه الدعم النقدي المقدم نحو النشاطات الزراعية وفق نظام إلكتروني محدد لتحقيق الغاية المرجوة منه، مشيراً إلى التعاون لتحويل منطقة سهول حلب الجنوبية بالكامل إلى الري الحديث لأن هذا المشروع يشكل أولوية، وكذلك التعاون في مجال المكافحات العامة على النباتات عند ظهور الآفات والأمراض على الثروة الحيوانية.

واستعرض رئيس البعثة أهم الأعمال المنفذة خلال الفترة السابقة بالتعاون مع وزارة الزراعة، مشيراً إلى الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى دعم سبل العيش من خلال المشاريع الأكثر استدامة وتقديم الدعم المباشر بدل الدعم العيني، مؤكداً الدور الكبير للهلال الأحمر العربي السوري في المساعدة لتنفيذ خطة المنظمة، مشيراً إلى بعض الصعوبات ومقترحات معالجتها.

مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الزراعة نازك العلي، أوضحت في تصريح لـ«الوطن» أن التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر هو أمر ثابت وقديم، ولكن جاءت هذه المذكرة بهدف تأطير هذا التعاون وتنظيمه ووضعه ضمن خطة عمل وبرنامج زمني ومادي يتم تنفيذه بالتعاون مع الوزارة، لافتة إلى أن مدة هذه المذكرة عامان، وسيتم من خلالها وضع البرامج والخطط التي ستقوم البعثة الدولية للصليب الأحمر بالحصول على تمويل من أجل تنفيذها على مختلف الأراضي السورية.

وأشارت إلى أن هذه البرامج والمشاريع التي تتضمنها المذكرة تتنوع بين مشاريع إغاثية ومشاريع تعاف مبكر، حيث تعتبر الأولى ضرورية في الوقت الحالي وذلك لتمكين المزارعين ومربي الثروة الحيوانية من تأمين مصدر دخل لهم من خلال تأمين بعض مستلزمات الإنتاج العينية أو النقدية التي تمكنهم من إتمام مواسمهم التي يرغبون بزراعتها، أما بالنسبة لمشاريع التعافي المبكر فإن البعثة الدولية للصليب الأحمر تعمل بالتعاون مع وزارة الزراعة على تنفيذ خطة عمل لإعادة التعافي لبعض القطاعات في وزارة الزراعة التي تساهم في تأمين الخدمات للقطاع الزراعي، وذلك من خلال تقديم الدعم الهيكلي وتأمين بعض الأصول وغير ذلك.